من غير ازدحام ولا انعطاف بقيده الآتي في ابي تميس او حال بينهما حائل فيه باب
نافذ وقف مقابله واحد او الكثير او المقتدي ويمكنه الذهاب اليه كما ذكرناه
وهذا الواقف بازاء المنفذ كالامام بالنسبة لمن خلفه فلا يقتدوا عليه بالاحرام
والموقف فيضر احدهما دون المتقدم بالاقفال لانه ليس بامام حقيقة ومن ثم
اتجه جواز كونه امراة وان كان من خلفه رجالا ولا يضر زوال هذه الرابطة
اثنا الصلاة فيتمونها خلف الامام ان علموا بانتقالاته لانه يغتفر في الدوام ما لا
يغتفر في الابتداء وبما قررته في حال الدال عليه مقابلة بقوله الآتي او جدار اندفع
اعتراضه بان الشافعي كما يأتي لم ير ما ذكر ذلك ايضا اخذا من اشارة
الشارح اليه فان حال اي بناء يمنع الرؤية كالشباك والباب المردود
فوجهان اصحهما في المجموع وغيره البطلان وقوله الآتي والشباك يفهم ذلك
فلذا لم يصرح هنا بتصحيحه وبحث الاسنوي ان هذا في غير شباك جدار المسجد
والا كالمدارس التي تجدد المساجد الثلاثة صحت صلاة الواقف فيها لان جدارها
منه والحيلولة فيه لا تضر وهو جمع وان انتصر لجمع المتون بان شرط الابنية
في المسجد تنافي ابوابها على ما مر فغاية جدار المسجد ان يكون كبناء فيه فالصواب
انه لابد من وجود باب او خوخة فيه يستطرق منه اليه من غير ان يزور كما مر في غير
المسجد ويظهر ان المدار على الاستطراق العادي او حال جدار ومنه ان يقف في
صفة شرقية او غربية من مدرسة بحيث لا يرى الواقف في احدهما الامام ولا احد
خلفه او باب مغلق ابتداء بطلت القدوة اي لم تنعقد باتفاق الطريقين او
دواما وعلم بانتقالات الامام ولم يكن بغفلة ولا امكنه فتحه لم يضر على الاوجه
لان حكم الدوام اقوى مع عدم نسبته لتقصير بعدم امكان فتحه وان تكليفه بذلك
مع مشقته وعدم دليل يصرح به بعيد قلت الطريق الثاني اصح لان
المشاهدة قاضية بان العرف يوافقها وادعاء ابيك موافقته ما قاله للعرف
لعله باعتبار عرفهم الخاص وهو لا نظر اليه اذا عارضه العرف العام والله اعلم واذا

صح اقتداء في بناء غير بناء الامام للاتصال على الاولى او مطلقا على الثانية
صح اقتداء من خلفه وان حال جدار او حوض بينه وبين الامام اكتفاء بهذا
الرابط ومر انه لمن خلفه كالامام في التقدم عليه موقفا واحراما نعم لا يضر بطلان
صلاته في الاثناء لان الدوام اقوى نظير ما مر في الباب من تفاريع الطريقة الاولى
خلافا لمن وهم انه لو وقف علو وامامه في سفل او عكسه شرط محاذاة بعض
بدنه ببعض بدنه بان يكون بحيث يحاذي رأس الاسفل قدم الاعلى مع
فرض اعتدال قامة الاسفل اما على الثانية المعتمدة فلا يشترط الا القرب نعم
ان كان مسجدا وقضاء صح مطلقا اتفاقا تنبيه فرع ابو زرعة على اعتبار
المحاذاة انه لو قصر لم يحاذ ولو قدر معتدلا حاذى صح وهو ظاهر وانه لو طال فحاذا
ولو قدر معتدلا لم يحاذ لم يصح وتبعه شيخنا وقد يستشكل بانه اذا اكتفى بالمحاذاة
التقديرية فيما مر فهذه التي بالفعل اولى الا ان يقال المدار على هذه الطريقة على
القرب العرفي وهو لا يوجد الا بالمحاذاة مع الاعتدال لامع الطول ونظيره ان من جاوز
سمعه العادة لا يعتبر سماعه لبعد الجهة لغير بلده فانه لزمه بتقدير انه لو اعتدل لم
يسمع وان من وصلت رجلاه لركبتيه لطولهما ولو اعتدلتا لم تصلا لم يكف ولو وقف
في موات او شارع وامامه في مسجد اتصل به الحوات او الشارع او عكسه فان لم
يحل شئ مما مر بينهما فالشرط التقارب بان لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع و
اعتراض قوله لم يحل شئ بانه لو كان بجدار المسجد باب ولم يقف بحذائه احد
لم تصح القدوة ويرد بان هذا مما يأتي كما علم من كلامه فلا يرد عليه معتبرا
ذلك التقارب من آخر المسجد اي طرفه الذي يلي من هو خارج لانه لما بنى
للصلاة لم يعد فاصلا وقيل من آخر صف فان لم يكن فيه الامام فمن موقفه
ومحله ان لم تخرج الصفوف عنه والا فمن آخر صف قطعا واذا حال جدار او باب
مغلق منع لعدم الاتصال وكذا الباب المردود وان لم يغلق خلافا للامام والشاك
في الاصح لمنع الاول المشاهدة والثاني الاستطراق وبما تقرر علم صحة صلاة الواقف